



الرباط، في 30 أبريل 2026

بلاغ صحفي

المجلس الأعلى للحسابات يشارك في فعاليات الدورة الحادية والثلاثين من المعرض الدولي للنشر والكتاب

يشارك المجلس الأعلى للحسابات في فعاليات الدورة الحادية والثلاثين من المعرض الدولي للنشر والكتاب، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وذلك خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 10 ماي 2026 بمدينة الرباط، تحت شعار: «رقابة وشراكة... بمهنية والتزام من أجل حماية المال العام»، وهو شعار يجسد جوهر رسالة المجلس في ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتوطيد العلاقة التشاركية مع مختلف الأطراف ذات الصلة، في خدمة الصالح العام، والتي أكدت عليها التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عند تعيينه للسيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات.

وتروم مشاركة المجلس في هذه الدورة تقريب مهامه واختصاصاته الدستورية من المواطنين والمواطنات، وإبراز الأثر الفعلي لأعماله الرقابية من خلال الحرص على استيعاب مختلف الأطراف ذات الصلة لمخرجات أعماله الرقابية، لاسيما لتوصياته ومقرراته القضائية، وضمان انخراطها الفعلي في تفعيلها في إطار شراكة إيجابية وفعالة، وفق الإطار القانوني المنظم لاختصاصاته .

وفي هذا الإطار، يدرج المجلس ضمن برنامجه العلمي سلسلة من الندوات، يتولى تأطيرها قضاة الحسابات ومسؤولون، وتتناول محاورهم أوجه التعاون مع السلطة التشريعية في مجال مراقبة المالية العمومية، وآليات التنسيق مع رئاسة النيابة العامة في مجال حماية المال العام، وكذا دور الرقابة المالية في مواكبة التدبير العمومي المرتكز على النتائج. كما يشارك المجلس في ندوتين علميتين مشتركتين حول دور القضاء في تخليق الحياة العامة، بتأطير مشترك مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وحول موضوع: "حماية النزاهة والوقاية من الفساد: مقاربة تكاملية بحسب مؤسساتي وطني"، بشراكة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وإلى جانب الندوات العلمية، يتضمن برنامج المشاركة تنظيم لقاءات تفاعلية داخل رواق المجلس، مفتوحة أمام عموم الزوار ولا سيما الشباب والطلبة والباحثين، تتيح فضاء للتواصل المباشر، وتستهدف هذه اللقاءات تقديم شروح حول النظام الأساسي لقضاة المحاكم المالية وما يتضمنه من مقتضيات قانونية وأخلاقيات مهنية، باعتبارها

الضوابط التي تؤطر ممارسة هذه الوظيفة القضائية وتضمن استقلاليتها ونزاهتها. كما تتناول هذه اللقاءات البعد الأكاديمي والمهني لمهنة قاضي الحسابات، من خلال التعريف بالمسار الأكاديمي المطلوب، ومتطلبات الولوج إلى هذه المهنة، والكفاءات التي تستلزمها.

وبالموازاة، سيعرض المجلس في رواقه مختلف إصدارات المحاكم المالية، من تقارير سنوية وموضوعاتية وقرارات وأحكام صادرة في إطار اختصاصاتها القضائية، فضلا عن دليل رقمي لأهم الإصدارات منذ سنة 2003.

وتعتبر هذه المشاركة مناسبة لتجديد التزام المجلس الأعلى للحسابات بانفتاحه على الأطراف ذات الصلة، وخاصة المواطنين والمواطنات، ترسيخا لدوره التوعوي والتحسيبي بما يسهم في تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة ببلادنا.